The Degree of Young People's Knowledge of the new Election Law (4/2022) and its Relationship to their Attitudes towards Political Participation

Prof. Naser Ibrahim Al-Sharah / Al- Balqa Applied University
Dr.nassersharah.bau.edu.jo
Dr. Hala Abd Al-razaq Al-salahat
Dr. Abdelsalam Fahad Al-Awamrah /The University of Jordan

Received : 11/03/2024
Revised : 11/08/2024
Accepted : 12/08/2024
Published : 31 /03/2025

DOI: 10.35682/jjlps.v17i1.957

*Corresponding author :
dr.nassersharah@bau.edu.jo

Abstract

The study aims to measure the degree of knowledge of young people about the new election law (No. 4 of 2022) and its relationship to their attitudes towards political participation, and whether the degree of knowledge and attitudes differ according to the variables: gender, age, academic qualification, social status, region and party affiliation. To achieve these goals, a multiple-choice test was designed on the new electoral law (20224/) and the measure of the attitude towards political participation. After verifying the validity and reliability of the two tools, they were distributed to the available sample through an electronic link, and the number of respondents was (267) young men and women. The results showed that the degree of knowledge of the new election law is weak (41%) and that there are statistically significant differences according to gender in favour of males, academic qualifications in favour of the higher qualification, the region in favour of the middle region, and party affiliation in favour of the party members.

The results also suggest that youths' attitudes towards political participation are medium (3.59 out of 5), i.e., a percentage of (72%) and that there are statistically significant differences in the attitude of youths towards political participation according to the age variable in favour of the age group (23-27), the region variable in favour of the Northern Region, and the party affiliation variable in favour of the party members. The study concluded that there is no correlation between the degree of knowledge of political reforms and attitudes towards political participation. In light of the results, the study made several recommendations, most notably: increasing knowledge and awareness of the recent political reforms through universities, parties, and civil society institutions.

Keywords: electoral law; political participation; political reform; youth.

درجة معرفة الشباب بقانون الانتخاب (2022/4) وعلاقتها باتجاهاتهم نحو المشاركة السياسية

أ.د. ناصر إبراهيم الشرعه/ جامعة البلقاء التطبيقية
د. هلا عبدالرزاق صلاحات
د.عبدالسلام فهد العوامرة/ الجامعة الأردنية

تاريخ الاستلام: 2024/03/11
تاريخ المراجعة: 2024/08/11
تاريخ موافقة النشر: 2024/08/12
تاريخ النشر: 2025/03/31

الباحث المراسل:
dr.nassersharah@bau.edu.jo

الملخّص

هدفت الدراسة إلى قياس درجة معرفة الشباب بقانون الانتخاب الجديد (رقم 4 لسنة 2022) وعلاقتها باتجاهاتهم نحو المشاركة السياسية، وفيما إذا كانت درجة المعرفة والاتجاهات تختلف باختلاف متغيرات: الجنس والعمر والمؤهل العلمي والحالة الاجتماعية والإقليم والانتماء الحزبي، ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم اختبار (اختيار من متعدد) حول قانون الانتخاب الجديد، ومقياس الاتجاه نحو المشاركة السياسية، وبعد التأكد من صدق وثبات الأداتين، تم توزيعهما على العينة المتيسرة من خلال رابط الكتروني، وبلغ عدد المستجيبين (267) شابا وشابّه، وأظهرت النتائج أن درجة المعرفة بقانون الانتخاب الجديد ضعيفة (41%) ، وأنّ هناك فروقا دالّة إحصائيا باختلاف الجنس ولصالح الذكور، والمؤهل العلمي ولصالح المؤهل الأعلى، والإقليم ولصالح إقليم الوسط، والانتماء الحزبي ولصالح المنتمين.

كما أظهرت النتائج أنّ اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية متوسطة (3.59 من 5) بنسبة مئوية (72%) ، وأنّ هناك فروقا دالّة إحصائيا في اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية باختلاف متغير العمر ولصالح الفئة العمرية (27 – 23)، وباختلاف الإقليم ولصالح إقليم الشمال، وباختلاف الانتماء الحزبي ولصالح المنتمين، وخلصت الدراسة إلى أنّه لا يوجد ارتباط بين درجة المعرفة بقانون الانتخاب وبين الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة عدة توصيات أبرزها: زيادة المعرفة والوعي بالإصلاحات السياسية الأخيرة من خلال الجامعات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: قانون الانتخاب، المشاركة السياسية، الإصلاح السياسي، الشباب.

المقدمة:

يمثل الإصلاح والتحسين المستمران بأوجهه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية ميزة للشعوب والدول الحية التي ترنوا إلى مزيد من التطور، وباعتبار أنّ الجانب السياسي يتداخل مع جميع الجوانب ويؤثر عليها، فإنّ الإصلاح السياسي ضرورة وحاجة ماسّة لحياة الأفراد والأنظمة السياسية القائمة، إذ إنّه يزيد من المشاركة والرضا الجماهيري، ويضفي الشرعية على النظام السياسي.

ومن معالم الإصلاح في الأردنّ في العقود الأخيرة، العودة للحياة الديمقراطية في بعد هبّة نيسان 1989، وإجراء انتخابات نيابيّة يُجْمِع الكثير على أنّها أفرزت المجلس النيابي الأفضل منذ ذلك الحين، وصدور ميثاق وطني أردني شاركت بصياغته كلّ القوى السياسية، كما صدر قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992، وعادت الأحزاب بشكل علني إلى الساحة السياسية، وأُجريت على هذا القانون عدّة تعديلات، كالّصوت الواحد، وما عُرِف بالدوائر الوهمية، والقائمة الوطنيّة وقوائم الدوائر المحليّة، ثمّ الرجوع للقوائم في الدوائر المحلية فقط.

وفي منتصف عام 2021 تشكّلت لجنة ملكيّة لتحديث المنظومة السياسيّة، وأُرسِلت مخرجات اللجنة إلى مجلس الأمة، وتُرجمت إلى تشريعات تمثلت في قانوني الأحزاب والانتخاب، والتي تهدف للوصول إلى حكومات برلمانيّة على مدى العقد المقبل، وبهذا يكون مشروع التحديث السياسي برنامج الإصلاح الأكثر أهمية في البلاد منذ انتهاء الأحكام العرفية في عام 1989.

وتهدف هذه الإصلاحات إلى إشراك عدد كبير من المجموعات في العملية السياسية، بحيث ركّز عمل اللجنة الملكيّة لتحديث المنظومة السياسية على قضيّتين هما: قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخاب، وقد ركّز القانونان على فئتي الشباب والمرأة من خلال اشتراط وجود نسبة 20% من الشباب لتأسيس الحزب وكذلك بالنسبة للمرأة، واشترط قانون الانتخاب تمثيل المرأة والشباب في المراكز الستة الأولى في القوائم المترشحة على مستوى الوطن.

الدّراسات السابقة

أُجريت العديد من الدراسات التي تناولت الوعي والمعرفة السياسية، والمشاركة السياسية والاتجاهات نحوها، فقد هدفت دراسة الثبيتات (Althubetat, 2013)التعرف إلى أثر تدريس العلوم السياسية على الوعي السياسي لطلاب جامعة البتراء، وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم تطبيق استبانة من(30) فقرة، على عينة تكونت من (131) طالبًا وطالبةً في العام الدراسي 2013/2012، وبينت نتائج الدراسة أن درجة الوعي السياسي لدى الطلاب كانت عالية بمتوسط (3.70) ، إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير تدريس العلوم السياسية على الوعي السياسي لدى هؤلاء الطلاب من وجهة نظرهم، من حيث متغير الجنس، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالكلية والمعدّل التراكمي.

وتناولت دراسة الشرعه (2014) درجة المعرفة السياسية لدى طالبات قسم العلوم التربوية بكلية إربد الجامعية/ جامعة البلقاء التطبيقية، وتكونت عينة الدراسة من (101) طالبة، طُبق عليهن اختبار من نوع اختيار من متعدد بعد التأكد من صدقه وثباته، وضم (30) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات بواقع عشر فقرات لكل مجال، كانت على النحو الآتي: أولا: على المستوى الأردني، ثانيا: على المستوى الخارجي عربيا ودوليا، وثالثا المفاهيم السياسية. وقد أظهرت النتائج أن درجة المعرفة السياسية ككل لدى الطالبات كانت متوسطة في مجالي المستوى الأردني والمفاهيم السياسية، بينما كانت متدنية في المستوى الخارجي، ولم تظهر النتائج فروقا ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري المرحلة الدراسية، ومكان السكن، بينما أظهرت فروقا ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي للوالدين، ولصالح ذوي المؤهل العلمي الأقل.

وهدفت دراسة (Babatunde, 2015) إلى التركيز على انتفاضة شباب شمال إفريقيا والسعي إلى الإصلاح السياسي في إفريقيا، ودراسة القضايا الأساسية لانتفاضة الشباب والتحديات التي تواجه تحقيق الإصلاح السياسي. وقد تبين بأن السعي إلى الإصلاح السياسي يعد مؤشرا على تحول جماعي كبير لديه القدرة على أن يتردد صداه في جميع أنحاء القارة الأفريقية، وقد توصل الباحث إلى أنه يمكن لانتفاضة الشباب أن تؤدي إلى إصلاح سياسي حقيقي إذا أمكن التغلب على التحديات الرئيسية في بناء أشكال ديمقراطية جديدة للحكم، يمكنها معالجة التفاوت الاقتصادي وحماية حقوق الإنسان والعدالة والأمن.

وأجرى الشرعه (الشرعه، 2018) دراسة هدفت للكشف عن ممارسة المعلمين للسلوك الانتخابي والمعايير التي يعتمدونها لاختيار المرشح، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تكونت من ثلاثة أقسام، تضمن الأول (5) متغيرات مستقلة، وشمل الثاني (10) مظاهر للسلوك الانتخابي، وشمل الثالث: (17) معيارا لاختيار المرشح، وتكونت العينة من (342) معلما ومعلمة، موزعين على ثلاث محافظات (العاصمة والمفرق وإربد)، وأظهرت النتائج أن المعلمين يمارسون مظاهر السلوك الانتخابي بدرجة متوسطة. كما أوضحت النتائج أن أهم المعايير التي يعتمدها المعلمون لاختيار المرشح هي: النزاهة، والشخصية القوية والقيادية، والمؤهل العلمي، والتديّن، وكانت أقل المعايير أهمية: العمر الأكبر، ورأس المال، والانتماء الحزبي، والجنس (الأنثى).

هدفت دراسة السرحان والشدوح (2019) إلى إلقاء الضوء على الإصلاحات السياسية في الأردن، خاصة في الفترة التي تلت ثورات الربيع العربي، وذلك من خلال دراسة وتحليل الرؤية الملكية للإصلاح السياسي (والمتمثلة في كتب التكليف السامية، والمبادرات الملكية، والأوراق النقاشية)، ورؤية السلطة التنفيذية للإصلاح السياسي، والرؤية الحزبية والشعبية للإصلاح السياسي، وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات السياسية في الأردن لا تزال دون المستوى المطلوب، وأن ميزان القوى بين النظام السياسي وقوى الحراك الشعبي والتيارات المعارضة لم يصل إلى الآن إلى مرحلة تقود النظام السياسي للقبول بتقديم تنازلات جوهرية، ومما ساعد على نجاح النظام السياسي في تطبيق رؤيته للإصلاح تفتت قوى الحراك الشعبي إلى حِراكات جهوية، وإلى حِراكات محلية، يصوغ كل منها رؤيته للإصلاح بما تقتضيه أجندته المحليه، مع

غياب التنسيق والتكامل بين هذه الحِراكات.

هدفت دراسة الخزاعلة(Al-Khaza'leh, 2021) إلى معرفة مستوى الوعي السياسي لدى طلبة جامعة العين ودور الجامعة في تعزيزها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، واعتمد على الاستبيان والمقابلة كأدوات بحث، وتكونت العينة من عشرة أعضاء من فريق التدريس للإجابة على السؤال الثالث من خلال المقابلة، وعلى عينة عشوائية تكونت من (980) طالباً وطالبة، وكشفت النتائج أن هناك مستوى عالياً من الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة.

أجرى(Badaru & Adu., 2021) دراسة حول الوعي السياسي ومشاركة طلاب الجامعات في جنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (372) طالبًا جامعيًا تم اختيارهم من إحدى الجامعات الريفية في الكاب الشرقية بالطريقة العشوائية الطبقية، وتم الحصول على البيانات النوعية من خمسة (5) أعضاء تنفيذيين من مجلس تمثيل الطلاب اللذين تم اختيارهم لإجراء مقابلات شبه منظمة، وبينت الدراسة عدة نتائج أهمها أن جميع المستجيبين تقريباً أظهروا مستوى عالياً من الوعي السياسي من حيث حقوق التصويت والترشح (99.4٪) وأهمية البرلمان والدستور الوطني (99.1٪)، بينما كانت مستويات المشاركة السياسية لدى المستجيبين أقل من المتوسط حيث صوت (30.4٪) منهم في الانتخابات الوطنية لعام 2014.

أجرى كل من(Rehan, Izzal., & Mahyuddin, 2022) دراسة تناولت المشاركة السياسية للناخبين الشباب من خلال تتبع الآثار المباشرة وغير المباشرة لوسائل التواصل الاجتماعي والتوجهات السياسية، وقد تكونت عينة الدراسة من (410)، وتم فحص خمسة متغيرات باستخدام المربعات الصغرى الجزئية (PLS) لمعرفة كيف أثّرت على المشاركة السياسية عبر الإنترنت وخارجها، وقد استخدم الباحث نموذج OSOR لوساطة الاتصال لهذا الغرض، وتم تمديد آثارها لتشمل في وقت واحد ثلاثة توجهات وهي التعبير السياسي، والفعالية السياسية، والحزبية كوسيط، إضافة إلى ذلك تم تضمين الاهتمام السياسي باعتباره توجهًا سابقًا واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمحفزات، وتم وضع المشاركة السياسية عبر الإنترنت وخارجها تحت الاستجابة كمتغيرات داخلية، وتوصل الباحث إلى أن الفعالية السياسية لم تؤثر على المشاركة السياسية خارج الإنترنت ولم تثبت أنها وسيط بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة السياسية خارج الإنترنت.

هدفت دراسة الصلاحات (الصلاحات، 2022) عرُّف واقع المعرفة السّياسيّة لدى طلبة المرحلة الثّانويّة في الأردن، وتقديم تصور تربوي مقترح للنهوض به، والتعرف إلى درجة ملاءمة التصور التربوي المقترح لتعزيز المعرفة السياسية لدى طلبة المرحلة الثانوية في الأردن من وجهة نظر الخبراء التربويين، واستخدمت المنهج المسحيّ التطويري، واعتمدت على الإستبانة كأداة بحث، وتكونت العينة من (400) معلم ومعلمة، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: إنّ تقديرات عينة الدراسة لواقع المعرفة السياسية لدى طلبة المرحلة الثانوية، جاءت بدرجة مرتفعة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لواقع المعرفة السياسية لدى طلبة المرحلة الثّانوية

تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الذكور، ومتغير المؤهل العلمي، ولصالح البكالوريوس والدبلوم، ومتغير عدد سنوات الخبرة، ولصالح فئة (10 – 15) سنة، ومتغير الإقليم، ولصالح إقليم الجنوب.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أن بعض الدراسات تناولت المعرفة والوعي السياسي مثل دراسة (Althubetat, 2013) ودراسة (الشرعه، درجة المعرفة السياسية لدى طالبات قسم العلوم التربوية في كلية اربد الجامعية، دراسات في التعليم العالي، (60)، 2014) ودراسة (Al-Khaza'leh, 2021) وتناول بعضها الإصلاح السياسي كدراسة (Babatunde, 2015) ودراسة (السرحان و الشدوح، 2019) وتناول بعضها المشاركة السياسية مثل دراسة (Badaru & Adu., 2021) ودراسة (Rehan, Izzal., & Mahyuddin, 2022). وسلكت معظم الدراسات المنهج الوصفي المسحي والتحليلي.

ولعل أقرب الدراسات السابقة إلى الدراسة الحالية هي دراسة (Badaru & Adu., 2021) حول الوعي السياسي ومشاركة طلاب الجامعات في جنوب أفريقيا، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الإطار النظري وتصميم جزء من الاستبيان المتعلق بالاتجاهات نحو المشاركة السياسية.

وتتميز الدراسة الحالية بأنها استهدفت الشباب في الجامعات وخارج الجامعات، كما أنها تضمنت مجموعة من المتغيرات المستقلة قلّما تتطرق إليها الدراسات، وتوفر معلومات عن درجة الوعي والمشاركة السياسية باختلاف بعض المتغيرات المستقلة، كما أنها الدراسة الأولى –بحسب علمنا–التي تناولت قياس الوعي بالإصلاحات السياسية الأخيرة (قانون الانتخاب) وعلاقته بالاتجاهات نحو المشاركة السياسية، كما أنها تأتي قبيل الانتخابات التي تأمل الدولة أن تكون مختلفة في مخرجاتها من حيث التمثيل الحزبي والطرح البرامجي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تُعدّ مرحلة الشباب إحدى المراحل العمرية التي تتميز بالعطاء، والرغبة في التغيير والتجديد، فالشباب هم الثروة الثمينة وهم العنصر الحيوي بكافة الميادين والمحرك الأساسي في عملية الإصلاح، إلا أن مشاركتهم في صنع القرار السياسي في الأردن ضعيفة جدًا.

ومن خلال معايشة الباحِثِين للواقع الحالي فقد لوحظ بأن الوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى الشباب لم يرتقيا إلى المستوى المأمول، وهذا ما أكدته دراسة (خطايبة، 2009)، ودراسة (العزام، الكاتبي، و الخروف، 2011)، (الشرعه، درجة المعرفة السياسية لدى طالبات قسم العلوم التربوية في كلية اربد الجامعية، دراسات في التعليم العالي، (60)، 2014)، ولمّا كان التركيز في المرحلة الحالية على فئة الشباب من خلال التعديلات على قانون الانتخاب الجديد الذي اهتم بالشباب بصورة أكبر بكثير من السابق، جاءت هذه الدراسة لمعرفة درجة معرفة الشباب بالإصلاحات السياسية (قانون الانتخاب) وعلاقتها

باتجاهاتهم نحو المشاركة السياسية من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول ما درجة معرفة الشباب بقانون الانتخاب الجديد (قانون رقم 4 لسنة 2022)؟

السؤال الثاني: هل تختلف درجة معرفة الشباب بقانون الانتخاب، باختلاف متغيرات: الجنس، والإقليم، والحالة الاجتماعية، والانتماء الحزبي، ومستوى التعليم، والعمر؟

السؤال الثالث: ما طبيعة اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية؟

السؤال الرابع: هل تختلف درجة معرفة الشباب بقانون الانتخاب، واتجاهاتهم نحو المشاركة السياسية باختلاف متغيرات: الجنس، والإقليم، والحالة الاجتماعية، والانتماء الحزبي، ومستوى التعليم، والعمر؟

السؤال الخامس: هل هناك علاقة بين درجة المعرفة بقانون الانتخاب والاتجاهات نحو المشاركة السياسية لدى الشباب؟

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الإصلاح السياسي في حياة أي بلد من البلدان، ومن أهمية مرحلة الشباب التي تعتبر مرحلة العطاء والنشاط، وهي الفئة التي يقوم على اكتافها أي تغيير سياسي، سلبيا كان أم إيجابيا، وأهمية الوعي بالإصلاحات والأطر القانونية والمؤسسية لها؛ حتى يكون الإصلاح والتغيير إيجابيّا، بعيدا عن العنف والفوضى.

الأهمية التطبيقية: يُؤمّل أن يفيد من نتائج هذه الدراسة عدة جهات وفي مقدمتها:

- الجهات الحكومية المعنية بالإصلاح والتنمية السياسية، للوقوف على واقع المعرفة بالإصلاحات السياسية وعلى رأسها قانون الانتخاب وانعكاساتها على اتجاهات فئة اجتماعية مهمة نحو المشاركة السياسية.
- الأحزاب السياسية: من خلال تعرُّف توجهات الشباب نحو المشاركة السياسية، وما هي متطلباتهم لزيادة هذه المشاركة، وتركيز نشاط الأحزاب على هذه الفئة المهمة.
- الإدارات الجامعية: من خلال حثها على القيام بالأدوار المطلوبة في مجال التوعية السياسية وتعزيز قيم المشاركة، لاسيما أنها تحتضن نخبة الشباب الأردني.
- الباحثون: للاستفادة من نتائج الدراسة وتوصياتها في إجراء دراسات مستقبلية.

مصطلحات الدراسة:

الوعي السياسي: درجة إدراك الأفراد للقضايا والأحداث السياسية المهمة التي ترتبط بمجتمعاتهم المحلية والقومية، ودرجة معرفتهم وفهمهم للأمور التي تتصل بالمجال السياسي، ودورهم في المشاركة في الحياة السياسية والممارسات الحزبية والنيابية (الحسيني، 2017، صفحة 10).

الاتجاه: الشعور بالتأييد أو المعارضة إزاء موضوع معين كجماعة معينة أو فكرة أو فلسفة أو قضية،

ويتكون بالخبرة والاكتساب ويتسم بالثبات النسبي والتعميم إلا أنه يمكن تعديله (عيسوي، 1987، صفحة 21).

الإصلاح السياسي: هو عملية تعديل وتطوير جذري وجزئي في الشكل والحكم وفي العلاقات الاجتماعية في الدولة في إطار سياسي قائم، بمعنى آخر: تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته داخليًا وخارجياً (Mohamed, 2020, p. 103).

المشاركة السياسية: الأنشطة الطوعية التي يقوم بها المواطنون بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في عملية صنع السياسات العامة داخل المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر (العزام، الكاتبي، و الخروف، 2011، صفحة 1362).

الشباب: أخذت الدراسة بما تم اعتماده في قانون الانتخاب الجديد والذي يحدد الشباب في الفئة العمرية (18–35) عام.

المعرفة السياسية: المعلومات التي يمتلكها الطلبة عن الشأن السياسي الوطني، وتقاس في هذه الدراسة بالدرجة (المتوسط) التي يحصل عليها الطلبة في الاختبار الذي اعتمدته الدراسة لقياس المعرفة السياسية.

حدود الدراسة ومُحدّداتها

تتحدد نتائج الدراسة بالآتي:

بشريّا: عينة من الشباب في الفئة العمرية (18 –35) عاماً.

زمنيّا: النصف الثاني من العام 2023.

موضوعيّا: المعرفة بقانون الانتخاب الجديد (قانون رقم 4 لسنة 2022)، والاتجاهات نحو المشاركة السياسية.

كما تتحدد بالأدوات المستخدمة وصدقها وثباتها، وموضوعية وجدية أفراد العينة في الاستجابة إلى أداة الدراسة.

الطريقة والإجراءات:

منهجيّة الدراسة: لأغراض هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي الارتباطي، إذ يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا. والمنهج الوصفي المسحي هو: أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها بالأرقام من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها بطريقة علمية دقيقة (المنيزل و العتوم، 2010، صفحة 269) ومن صور المنهج الوصفي الدراسات الارتباطية: التي تهتم بالكشف عن العلاقات بين متغيرين أو أكثر لمعرفة درجة الارتباط بين هذه المتغيرات والتعبير عنها كميا، من خلال معاملات الارتباط بين المتغيرات أو بين مستويات المتغير الواحد (عباس و وآخرون، 2012، صفحة 77)، حيث قام الباحثون بقياس وعي الشباب

بقانون الانتخاب من خلال الاستبانة، وكذلك قياس الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجة الوعي والاتجاه نحو المشاركة السياسية، وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها.

عيّنة الدراسة: تم اختيار عينه عشوائية (المتيسرة) من خلال توزيع رابط الاستبانة الالكتروني على الطلبة والمجموعات المختلفة على وسائل التواصل، حيث تم إعلامهم أن هذا الاستبيان يستهدف الشباب في الفئة العمرية (18–35)، وبلغ عدد المستجيبين (267) فردا، كما هو مبين في الجدول(1).

جدول 1 توزع أفراد عينة الدراسة حسب فئات متغيراتها

المتغير	مستوياته	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	84	31.5
	أنثى	183	68.5
مكان الإقامة	شمال	69	25.8
	وسط	198	74.2
الحالة الاجتماعية	أعزب	225	84.3
	متزوج	42	15.7
الانتماء لحزب سياسي	منتمٍ	45	16.9
	غير منتمٍ	222	83.1
التعليم	أقل من بكالوريوس	198	74.2
	بكالوريوس فأعلى	69	25.8
العمر	18–22	153	57.3
	23–27	54	20.2
	28–35	60	22.5
الكل		267	100

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على مواد قانون الانتخاب الجديد والدراسات المتعلقة بالاتجاهات نحو المشاركة السياسية، تم تصميم استبانة تكونت من ثلاثة أجزاء، يحتوي الأول على معلومات شخصية للمستجيب والتي شكلت المتغيرات المستقلة للدراسة وهي: الجنس، والإقليم، والحالة الاجتماعية، والانتماء الحزبي، ومستوى التعليم، والعمر. وتضمن الجزء الثاني (16) سؤالا من نوع الاختيار من متعدد حول أبرز التعديلات في قانون الانتخاب الجديد، وأما الجزء الثالث فكان (10) فقرات حول المشاركة السياسية، حسب مقياس ليكرت الخماسي.

الصدق الظاهري والبنائي للأداة:

للتأكد من الصدق الظاهري تم عرض الأداة بصورتها المبدئية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس (5) بكلية عمان الجامعية والجامعة الأردنية، من تخصصات السياسة والتاريخ وأصول التربية. وقد تم الأخذ بالتعديل الذي يتفق عليه محكمان فأكثر، وقد كانت التعديلات طفيفة جدا، تمثلت في بعض الصياغات، كما تم التأكد من صدق البناء وفق معادلة بيرسون (Pearson Correlation)، وقد تبين أن جميع الفقرات حصلت على معاملات ارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$).

ثبات الأداة:

يشير الثبات إلى درجة الاتساق في درجات الاختبار، وتم تطبيق المقياس على عينة عشوائية بلغت (26) فردا من خارج عينة الدراسة، ثم تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، كما هو مبين في (الجدول2) وتعتبر هذه المعاملات مقبولة لأغراض الدراسة.

جدول 2 معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا

المجال	معامل الثبات
المعرفة بقانون الانتخاب	.76
المشاركة السياسية	.93

المعالجة الإحصائية:

من أجل تحليل نتائج الدراسة تم استخدام برنامج SPSS لإجراء العمليات الإحصائية الآتية:

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ومعامل كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) للتأكد من صدق وثبات الأداة.
- التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول (حيث تم اعطاء الإجابة الصحيحة علامة واحدة، وصفرا للإجابة الخاطئة)، وعن السؤال الثالث (وفق مقياس ليكرت الخماسي).
- اختبار (ت) T-test، وتحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، واختبار شيفية Scheffe Test، للإجابة عن السؤالين الثاني والرابع.
- معامل ارتباط بيرسون للإجابة عن السؤال الخامس.

- لأغراض تحليل البيانات والحكم على النتائج وتصنيفها بالنسبة للسؤال الأول فقد تم اعتبار نسبة (75%) فأعلى درجة مقبولة.
- بالنسبة للسؤال الثالث فقد تم تصنيف المتوسطات إلى ثلاثة مستويات باستخدام المعادلة الآتية:

الدرجة المرتفعة – الدرجة المتدنية مقسومة على عدد المستويات. أي 5-1/4 = 1.33

- وبناء عليه تم اعتماد ترتيب المتوسطات الحسابية للفقرات كالآتي:

المتوسطات من (3.68 – 5) تمثل درجة كبيرة.

المتوسطات من (2.34– 3.67) تمثل درجة متوسطة.

المتوسطات من (1 – 2.33) تمثل درجة قليلة.

الأدب النظري

مفهوم الإصلاح السياسي:

يُعدّ مفهوم الإصلاح السياسي أحد المفاهيم السياسية الحديثة، ولا يوجد تعريف محدد له نظرا إلى أنّ عملية الإصلاح السياسي تختلف وتتفاوت من مجتمع لمجتمع آخر ومن فترة زمنية لأخرى داخل نفس المجتمع، وبحسب طبيعة المشاكل التي تواجه المجتمعات، ولذا سيتم تعريف الإصلاح بداية في اللغة والاصطلاح ومن ثم سيتم التطرق إلى تعريف الإصلاح السياسي الذي تم ذكره بالعديد من الأدبيات.

تعريف الإصلاح في اللغة: قال ابن فارس (ابن فارس، 1979، صفحة 303): "الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خِلاف الفساد"، ويقول ابن منظور (ابن منظور، 1997، صفحة 61) بأنّ الإصلاح نقيض الإفساد، الاستفساد والاستصلاح نقيض، وأصلح الشئ بعد فساده أي أقامه.

بينما الإصلاح اصطلاحا: فهو التغيير والتعديل نحو الأفضل، أو إزالة ظلم أو تصحيح اعوجاج، وهي إعطاء صورة أخرى أو إعادة تكوين شيء ما ليبدو بمظهر جديد (السرحان و الشدوح، 2019).

تعريف الإصلاح السياسي: عرّفته (الجميلي، 2011، صفحة 26)، بأنه جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، لبناء نظم ديمقراطية حقيقية.

أهمية الإصلاح السياسي:

للإصلاح السياسي أهمية كبيرة لكافة الدول، حيث إنه يعمل على نشر الديمقراطية وذلك من خلال تطبيق مبادئ المساواة والتنوع والعدل والحرية والمشاركة والشفافية، والدفاع عن الحقوق الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، واستعادة المسلوب منها، كما يعد الإصلاح السياسي إحدى الأدوات المستخدمة لتحسين الحكم من قبل الدول، إذ يساعد في الحفاظ على النخب السلطوية، كما يعد وسيلة تزيد من كفاءة الإدارة في الدولة، بما يحقق مصالح النخب السياسية، من خلال إصلاح السلطة وطرق ممارستها، كما يؤدي الإصلاح السياسي إلى تحقيق الاستقرار في الدولة من خلال تقليل مظاهر القمع ونشر الاستقرار السياسي والاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة، ومحاربة مظاهر الفقر والبطالة، وحماية مصالح الأقليات العرقية والدينية، والتكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية، ويأتي الإصلاح بمستويين يلخصهما (الخفاجي، 2016) بالآتي:

- التحول المحدود (الجزئي): والذي يهدف إلى تحسين أو تعديل الوضع القائم، أي إجراء بعض التعديلات السياسية والاقتصادية على النظام السياسي دون المساس بالجذور والأصول.
- التحول الشامل (الجذري): ويتمثل في إحداث تغيير كلي جراء عجز القوى التقليدية بمختلف أنماطها وأشكالها من مواجهة التحديات ومتطلبات التنمية والتقدم، وإجراء تحولات بكافة المجالات بشكل عميق.

العوامل الدافعة للإصلاح السياسي:

اختلفت وتباينت الأسباب التي ساهمت في عملية تحفيز العديد من الإصلاحات السياسية والتحولات الديمقراطية، إلا أن عبد الباقي (عبد الباقي، 2017) أشار إلى عاملين رئيسين هما:

- عوامل داخليّة: وتتضمن تراجع شرعية النظام، الأزمات المالية والاقتصادية، وتنامي سلطة المجتمع المدني.
- عوامل خارجيّة: وتتضمن ضغوط المؤسسات الدولية الاقتصادية المانحة، والموجة العالمية الديمقراطية، وثورة المعلومات والاتصالات.

مؤشرات الإصلاح السياسي:

يمثل الإصلاح السياسي الخطوة الأولى لعملية التحول الديمقراطي، إذ إنه يخلق المناخ المناسب لعملية التحول، وبالتالي هناك عدد من المؤشرات التي توضح هذا التحول وهي كالآتي (Mohamed, 2020):

- الحريّة: ويتحقق من خلالها السيادة الفعليّة للشعب الذي يحكم نفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطة، وتقوم على احترام جميع الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي.
- ضمان حريّة التعبير في الصحافة سواء المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية.
- احترام الدولة للدستور، إذ يجب أن لا تتعارض سلوكيات الدولة مع مواد الدستور.

ويستند الإصلاح السياسي في أي مجتمع على مجموعة من الأسس والمبادئ أبرزها (العويمر و الطويل، 2012):

- المشاركة: فلا معنى للإصلاح دون تحقيق مشاركة فاعلة للمواطنين في تولي المناصب العامة، والمشاركة في الانتخابات سواء الترشح أو التصويت، ولا يمكن أن تتحقق المشاركة دون إعطاء الفرد إحساساً بأن مشاركته ذات جدوى، فالعزوف الشعبي عن المشاركة نابعٌ من إحساس الفرد بتجاهل الدولة له.
- قوانين الانتخاب: لابُد من الإقرار بأنها العامل الحاسم الذي يُقرر مدى نجاح المشاركة الشعبية، فيجب أن تكون شفافة وواضحة من حيث الأحكام والإجراءات، بحيث تضمن مشاركة واسعة وفاعلة.
- سيادة القانون: فلا وجود لديمقراطية حقيقية دون سيادة القانون، ولا ترسيخ لها دون أن يكون القانون مُطبقاً على جميع فئات وشرائح المجتمع بعدالة ومساواة، بحيث لا يكون هناك فرق في التطبيق بين حاكم ومحكوم، عندها يشعر المواطن بأنه جزء مهم ومؤثر في الدولة، وهذا يزيد من ولائه وانتمائه.

- التداول السلمي للسلطة: يشكل التداول السلمي للسلطة ركيزة أساسية من مبادئ الإصلاح السياسي لأنه يفتح المجال لمشاركة الشعب في صنع القرار، وينجم عن ذلك حماية الدولة من الفوضى والنزاعات والحروب التي تؤدي إلى تأخر التنمية.

تحديث المنظومة السياسية:

تشكلت لجنة تحديث المنظومة السياسية بتاريخ 2021/6/10 بمبادرة ملكية، وكانت مهمتها وضع مشروع قانون جديد للانتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكمًا بالقوانين وآليات العمل النيابي، إضافة إلى التركيز على تمكين المرأة والشباب والبحث في السبل الكفيلة لتحفيز مشاركتهم في الحياة الحزبية والبرلمانية، وفي ضوء مخرجات اللجنة أقر مجلس الأمة قانون الانتخاب الجديد (2022/4)، ومن أبرز ملامحه ما يلي:

1- تُقسم المملكة إلى ثماني عشرة دائرة انتخابية محلية، ودائرة انتخابية عامة واحدة (حزبية) على مستوى المملكة، ويخصص لها جميعا (138) مقعدا.
2- تخفيض سن الترشح إلى 25 سنة.
3- الدائرة العامة (حزبية) على مستوى المملكة يخصص لها (41) مقعدا في المرحلة الأولى (المجلس القادم/ العشرون) و(50%) للمجلس ال (21) وصولا إلى (65%) في المرحلة الثالثة/ المجلس (22)، ومن أحكام الدائرة العامة/الوطنية:
   أ. قائمة نسبية مغلقة.
   ب. وجود عتبة للقوائم الفائزة (2.5%) من عدد المقترعين للدائرة العامة/الوطنية، على أن تفوز ثلاث قوائم على الأقل، وإذا لم تصل ثلاث قوائم إلى العتبة يتم تخفيضها نصف بالمئة حتى يتحقق وصولها.
   ت. وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل، وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة التالين.
   ث. وجود شاب/ة يقل عمره عن (35) سنة ضمن أول خمسة مترشحين.
   ج. أن تشتمل القائمة على عدد من المترشحين موزعين على مالا يقل عن نصف الدوائر المحلية كحد أدنى.
   ح. يخصّص ضمن الدائرة العامة مقعدان للمسيحيين كحد أدنى ومقعد واحد للشركس والشيشان كحد أدنى.
   خ. الدائرة العامة مخصصة للأحزاب، ويشترط مرور 6 أشهر على انتساب المرشح لحزبه قبل يوم الاقتراع، ويجوز للأحزاب تشكيل تحالفات مع بعضها، ولا يجوز لعضو الحزب الترشح في حزب آخر.

4- ثماني عشرة دائرة محلية (المحافظات: عمان ثلاث دوائر، وإربد دائرتان، ودائرة واحدة لكل محافظة من المحافظات الباقية ودوائر البدو الثلاث)، ومن أحكام الدائرة المحلية:

أ. قائمة نسبيّة مفتوحة.

ب. يخصص مقعدا للمرأة في كل دائرة محلية.

ت. لا يقل عدد المترشحين في الدائرة المحلية عن اثنين (الكتلة المترشحة)

ث. وجود عتبة (7%) من عدد المقترعين للدوائر المحلية، (على أن تفوز ثلاث قوائم كحد أدنى في الدائرة التي فيها ثلاثة مقاعد تنافس فأكثر، وقائمتان في الدائرة المخصص لها مقعدا تنافس، وإذا لم تصل القوائم للعتبة يتم تخفيضها واحد بالمئة حتى يتحقق وصولها.

ج. يختار المترشح على الدوائر الانتخابية المحلية المخصص لها مقاعد للمرأة أو للمسيحين أو للشركس والشيشان مسار التنافس أو الكوتا عند الترشح، ولا يعتبر الفائز على التنافس ضمن الحد الأدنى المخصص على هذه المقاعد، ويتم ملء مقاعد الكوتا من المترشحين الذين اختاروا مسار الكوتا فقط.

ح. مقاعد مخصصة للشركس والشيشان (مقعد في محافظة العاصمة ومقعد في الزرقاء) والمسيحيين في بعض الدوائر المحلية (مقعد واحد في كل من العاصمة وإربد والبلقاء والكرك والزرقاء ومأدبا وعجلون).

خ. الحق لأبناء البادية بالترشح خارج دوائر البدو الثلاث، على أن تبقى جداول الناخبين الخاصة بدوائر البدو مغلقة عليهم.

المشاركة السياسية

وتُعرّف المشاركة السياسيّة بأنّها مجموعة من الأنشطة والفعاليات والسلوكيات المتوقع من المواطن القيام بها، ومنها إبداء الرأي في قضية ذات اهتمام وطني عام، والانتساب لعضوية أحد الأحزاب، والمشاركة في الاجتماعات السياسية والمسيرات السلمية، والدخول في مناقشات سياسية مع الآخرين، وحضور المؤتمرات السياسية والدعوة إليها، والاتصال بالمسؤولين السياسيين، والترشيح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية (الشويحات و الخوالدة، 2013).

وقد ذكرت (Galstyan, 2019) بأن الشباب يبحثون بشكل عام عن ثلاثة أشكال أساسية للمشاركة السياسية وهي: المشاركة في السياسة المؤسسية (الانتخابات، الحملات، العضوية) والمشاركة في الأنشطة الاحتجاجية (المظاهرات والحركات الاجتماعية الجديد)، المشاركة المدنية (الحياة النقابية ومشاركة المجتمع والعمل التطوعي).

وهنالك العديد من الطرق التي يشارك الشباب من خلالها في العملية السياسية حيث إن المشاركة لا ترتبط فقط في عملية التصويت بل ترتبط كذلك بالمعرفة السياسية وفهمها، وبطرق التفكير ومهارة استخدام تكنولوجيا

المعلومات والمشاركة في الإعلام، كما ترتبط بمهارات التفاعل والمناقشة والمشاركة في الأنشطة التطوعية، وتعد مشاركة الشباب في المجتمعات الحديثة هامة بشكل كبير، حيث إن سياسات الإدماج الاجتماعي لا يمكن أن تكون ناجحة ما لم تتضمن مشاركة الشباب، وتعد برامج الشباب إحدى الطرق التي تعمل على تزويده بالوعي الاجتماعي والسياسي كما أنه من خلالها يتم تدريبه على تحمل المسؤولية (Tekindal, 2017)، فبدون دعم الشباب لتحديث النظام السياسي، لن تتمكن الدولة من اجتياز المرحلة التالية بشكل صحيح في بناء الوطن ومستقبله، فالشباب هم القوة الدافعة للتقدم والتنمية، لذلك من الضروري تمكينهم من خلال زيادة "كفاءتهم الاجتماعية والوضوح الأخلاقي والاستعداد المعرفي" (Weldali, 2022).

خصائص المشاركة السياسية:

تتسم المشاركة السياسية بعدّة خصائص أهمها (المشاقبة و شقير، 2020):

- تُعدّ سلوكًا مكتسبًا: فهي ليست سلوكًا فطريًا، وإنما هي عملية مكتسبة بحيث يتعلمها الفرد من خلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.
- المشاركة السياسية عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد، تهدف لإشراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية.
- تتصف بأنها سلوك إيجابي وواقعي، أي أنها تترجم إلى أعمال تطبيقية ترتبط بشكل وثيق بحياة وواقع الجمهور.
- سلوك طوعي ونشاط إرادي، إذ يقوم المواطن بتقديم الجهود التطوعية لشعوره بالمسؤولية الاجتماعية تجاه قضايا المجتمع.

مستويات المشاركة السياسية:

تختلف مستويات المشاركة السياسية ما بين الدول والمجتمعات، تبعًا لاختلاف الأنظمة السياسية، وقد حدّد كارل داتش (Karl Deutch)، ثلاثة مستويات وهي كالآتي:

- المستوى الأول: يُمثّل المستوى الأعلى للمشاركة وهم النشطاء في العمل السياسي، والذين يتصفون بالاهتمام بكل ما يدور حولهم من أحداث ووقائع، وقد وضع كارل داتش ستة شروط إذا توفرت منها ثلاثة شروط فإن أي شخص يجعله منتميًا إلى هذا المستوى وهي (عضوية منظمة سياسية، التبرع لمنظمة سياسية بشكل دائم، المشاركة في الحملات الانتخابية، حضور اجتماعات سياسية، توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أفراد من خارج نطاق الأسرة).
- المستوى الثاني: يَشْمل المهتمين بالنشاط السياسي، وأهمهم الذين يُدْلون بأصواتهم في الانتخابات، ويقومون بمتابعة ومناقشة الأحداث العامة، ويهتمون بالتطورات السياسية بشكل عام.
- المستوى الثالث: يضم الأفراد اللذين يشاركون في العمل السياسي بشكل موسمي (الخوالدة، 2017).

معوقات المشاركة السياسية للشباب

من خلال حوارات الباحِثْين مع الشباب، فإن أبرز معوقات المشاركة السياسية للشباب هي:

- الهاجس الأمني، بالرغم من أن قانون الأحزاب الحالي طمأن الشباب فيما يخص الانتساب للأحزاب لكن ما زال الخوف موجودا لدى فئة كبيرة.
- تردي الأوضاع الاقتصادية والبطالة، فالشباب لا يملك أحيانا ثمن التنقلات للمشاركة في أنشطة الأحزاب، ويتركز همه في البحث عن فرصة عمل تؤمن له بعضا من احتياجاته.
- ضعف مستوى الوعي السياسي لدى الشباب كما أشارت له بعض الدراسات.
- سيطرة الشخصانية في الأحزاب، وغياب المشروع الوطني والبرامج الواقعية لديها، وضعف الديمقراطية داخلها.
- ضعف الثقة بمجالس النواب ودورها الرقابي والتشريعي بشكل عام.
- حضور المال بصورة كبيرة في الأحزاب، والانتخابات بشكل عام.

العلاقة بين المعرفة السياسية والمشاركة السياسية

من المتعارف عليه أن للاتجاه ثلاثة مكونات: العاطفي والسلوكي والمعرفي، ويُقصد بالمكون المعرفي المعلومات والحقائق والمعارف والأحكام والمعتقدات والآراء التي ترتبط بموضوع الاتجاه، أي مقدار ما يعرفه الفرد عن موضوع الاتجاه (صديق, حسن;، 2012، صفحة 306)، ولذا فإن المنطق يقول إنه كلما زادت معرفة الفرد بالسياسة ومفاهيمها وأثرها في حياة الأفراد، وبحقوقه –كإنسان– في المجال السياسي كحقه في التعبير ومناقشة القضايا السياسية وحقه بالمشاركة في صنع القرار، فإن مشاركته السياسية سترتفع وتزداد. مالم تكن هناك معتقدات وقناعات تخالف ذلك كالقناعة بتدني مستوى الديموقراطية، وضعف جدوى المشاركة في صناعة القرار وإفراز المجالس النيابية، والخوف من تبعات التعبير عن الرأي.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول ما درجة معرفة الشباب بقانون الانتخاب الجديد(2022/4)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على اسئلة المجال، والجداول (3) يوضح ذلك.

جدول 3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على مجال الدراسة الأول

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
2	توزيع الدوائر الانتخابية في الانتخابات المقبلة	.73	.445	متوسطة
15	يحدد الفائزون بمقاعد الدائرة المحلية على أساس...	.71	.456	متوسطة

10	بالنسبة لوجود الشباب (25–35 سنة) في القائمة الانتخابية العامة	.53	.500	متدنية
1	متى صدر آخر قانون انتخاب	.49	.501	متدنية
4	سن الترشح للانتخابات المقبلة	.46	.499	متدنية
9	يخصص للدائرة الانتخابية العامة (على مستوى المملكة)...	.45	.498	متدنية
7	يحدد قانون الانتخاب (الشباب) في القائمة الانتخابية بالفئة العمرية...	.44	.497	متدنية
16	عدد مقاعد المسيحيين والشركس والشيشان ضمن الدائرة الانتخابية العامة	.40	.492	متدنية
12	تعتبر القائمة المحلية فائزة إذا حصلت على نسبة ..... من مجموع المقترعين في الدائرة المحلية	.37	.484	متدنية
8	عدد أعضاء مجلس النواب القادم حسب القانون الجديد	.36	.481	متدنية
11	يجوز لأبناء البادية الترشح في...	.36	.481	متدنية
5	أبرز مستجدات قانون الانتخاب الجديد (نسبة الحسم)	.30	.461	متدنية
6	ترتيب المرأة في القائمة العامة	.25	.432	متدنية
13	تعتبر القائمة العامة فائزة إذا حصلت على نسبة .... من مجموع المقترعين على مستوى الدائرة الانتخابية العامة	.25	.432	متدنية
14	يحدد الفائزون بمقاعد الدائرة العامة على أساس...	.20	.402	متدنية
3	من يحق له الترشح في الدائرة الانتخابية العامة	.19	.394	متدنية
	المجال ككل	.41	.189	متدنية

*المتوسط الحسابي من 100

*فقرات هذا السؤال كانت اختيار من متعدد.

يتضح من نتائج الجدول ضعف معرفة الشباب بقانون الانتخاب الجديد (2022/4) حيث بلغ متوسط درجة المعرفة (41.)، وهي درجة دون الحد الذي تبنته الدراسة (75.) ، وقد يعزى ذلك لضعف اهتمام الشباب بالجانب السياسي، ومتابعة الإصلاحات السياسية، وضعف دور المؤسسات الإعلامية والأحزاب في توضيح القانون للناخبين، باعتبار القانون يشكل إنجازا وتحولا مهما نحو تجذير الحياة الحزبية وتمكين الأحزاب، وكذلك ضعف دور الجامعات في الاهتمام بالجانب السياسي وتوعية الطلبة به.

يلاحظ من النتائج أنه لم تبلغ نتيجة أي سؤال من أسئلة المجال إلى الدرجة المقبولة، حيث جاء السؤال المتعلق بتوزيع الدوائر الانتخابية في رأس القائمة بمتوسط بلغ (73.) وقد يعزى ذلك إلى أن توزيع الدوائر (دائرة عامة على مستوى المملكة ودوائر فرعية في المحافظات) من أبرز وأظهر التجديدات وقد سبق أن كان مثل هذا الأمر بانتخابات عام 2013، لكنه لم يكن مخصصا للأحزاب فقط، وجاء في المرتبة الثانية السؤال المتعلق بـ (تحديد الفائزين بمقاعد الدائرة المحلية) وقد يكون ذلك باعتبار أن طريقة تحديد الفائزين في المقاعد الدائرة المحلية هي المتبعة سابقا والتي تقوم على أساس أعلى الأصوات ضمن القائمة الفائزة.

وجاء في آخر القائمة السؤالان المتعلقان بطريقة تحديد الفائزين في الدائرة العامة، ومن يحق له الترشح في القائمة العامة، (20.) و (19.) على التوالي، وهذا يؤكد تواضع دور الأحزاب في توضيح هذه المستجدات والتي تصب في مصلحتها، ومصلحة تنمية الحياة الحزبية.

السؤال الثاني: هل تختلف درجة معرفة الشباب بقانون الانتخاب، باختلاف متغيرات: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والإقليم، والانتماء الحزبي؟

أ: متغير الجنس

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين السداسي لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغيرات الدراسة، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول 4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة تبعا لمتغيرات الدراسة

المتغير/ المعرفة	مستوياته	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	84	.48	.247
	أنثى	183	.37	.145
العمر	18-22	153	.39	.158
	23-27	54	.36	.194

	28-35	60	.49	.231
المؤهل العلمي	أقل من بكا	198	.38	.161
	بكالوريوس فأعلى	69	.49	.234
الحالة الاجتماعية	أعزب	225	.39	.176
	متزوج	42	.50	.225
الإقليم	شمال	69	.39	.149
	وسط	198	.41	.201
الانتماء الحزبي	منتم	45	.56	.269
	غير منتم	222	.37	.150

يتضح من الجدول 4 فروق في المتوسطات الحسابية باختلاف متغيرات الدراسة، وللكشف عما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة احصائية أم لا تم تحليل التباين السداسي والجدول التالي يبين ذلك

جدول 5 تحليل التباين السداسي تبعا لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	.136	1	.136	4.779	.030
العمر	.116	2	.058	2.032	.133
المؤهل العلمي	.342	1	.342	12.019	.001
الحالة الاجتماعية	.001	1	.001	.023	.880
الإقليم	.116	1	.116	4.089	.044
الانتماء الحزب سياسي	.590	1	.590	20.715	.000
الخطأ	7.378	259	.028	4.779	.030

يظهر الجدول ما يلي:

د. وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف الجنس ولصالح الذكور، وهذه نتيجة منطقية إذ إن الذكور أكثر اهتماما وتفاعلا مع القضايا السياسية، وهذا واضح في نسب الترشح من الجنسين للانتخابات المختلفة، ونسبتهم في الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وطبيعة اهتمامات المرأة بشكل عام.

ذ. عدم وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف العمر.

ر. وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف المؤهل العلمي ولصالح المؤهل الأعلى، وهي كذلك نتيجة واقعية، إذ إن المستوى العلمي الأعلى (بكالوريوس فأعلى) يدرس مساقات مختلفة تناقش بعض القضايا المعرفية، وغالبا ما يميل صاحب المؤهل العلمي الأعلى الى الإطلاع والمعرفة أكثر من غيره، بسبب خبرته وأيضا بسبب مهنته التي توفر له وقتا وظروفا أنسب للاطلاع والمعرفة، فلو عقدنا مقارنة بين معلم وميكانيكي أو سائق سيظهر لنا الفرق جليا في الظروف التي تسهل للأول وتعيق الثاني والثالث.

ز. عدم وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف الحالة الاجتماعية.

س. وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف الإقليم ولصالح إقليم الوسط، وقد يعزى ذلك إلى تركُّز الأحزاب وأنشطتها في العاصمة، ويتاح لسكان إقليم الوسط المشاركة والحضور بشكل أكبر نظرا لقرب المسافة وسهولة التواصل مقارنة بإقليم الشمال.

ش. وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف الانتماء الحزبي ولصالح المنتمين، وهي نتيجة منطقية جدا، فالحزبي لو لم يكن لديه اهتمام سياسي لما انخرط في هذه المجال، وبكل تأكيد ستكون متابعته للشأن السياسي والمشاركة به أكبر، لكن يتضح أيضا من النتيجة أن مستوى معرفة الحزبي ما زالت دون الدرجة المقبولة في هذه الدراسة، وهذا يؤكد على الأحزاب ضرورة إقرار منهج تربوي لأعضائها لزيادة معرفتهم، ومن خبرة الباحث الأول فإن بعض أعضاء الأحزاب يكون تفاعله مع الحزب وأنشطته وبرامجه ضعيفا، وتقتصر الفاعلية على عدد محدود من الأعضاء لأسباب مختلفة، وينبغي على الأحزاب الإسهام في معالجة هذه الظاهرة.

السؤال الثالث: ما طبيعة اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على فقرات المجال. والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول 6 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
10	سأحدد موقفي الانتخابي بناء على برنامج الحزب/ كفاءة المرشح بعيدا عن العوامل الأخرى	3.89	1.001	كبيرة
9	أحرص على ممارسة حقي في الانتخاب	3.79	.967	كبيرة
5	سأعمل على تنمية معرفتي بالمجالات السياسية المختلفة.	3.73	.971	كبيرة
8	أحاول إبداء رأيي في القضايا الوطنية السياسية.	3.72	1.051	كبيرة
2	أحرص على متابعة الحوارات السياسية على شاشة التلفاز.	3.63	.989	متوسطة
1	أحرص على متابعة جلسات مجلس النواب.	3.53	1.164	متوسطة
3	أتابع صفحات الشخصيات السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي.	3.51	1.020	متوسطة
4	أتابع أخبار الأحزاب السياسية ومواقفها تجاه القضايا العامة	3.45	1.051	متوسطة
6	أسعى إلى الانخراط في أي عمل سياسي (حزبي، نقابي).	3.31	1.068	متوسطة
7	أحاول الترشح لمناصب عامة/ مجلس النواب	3.31	1.140	متوسطة
	الكلي	3.59	.82647	متوسطة

تبيّن النتائج الواردة في الجدول (6) أن اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية كانت متوسطة (متوسط مرتفع) وقد تكون هذه النتيجة مبشرة إلى حد ما، إذا تم مقارنتها بنسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية في السنوات السابقة كمؤشر على مستوى المشاركة السياسية الشعبية، فالشباب هم الطاقة المحركة للمجتمع.

وجاء في المرتبة الأولى بدرجة كبيرة الفقرة (سأحدد موقفي الانتخابي بناء على برنامج الحزب/ كفاءة المرشح بعيدا عن العوامل الأخرى) وهذه النتيجة تمثل تقدما كبيرة في ثقافة الناخب على المستوى النظري، وكل الرجاء أن تترجم إلى واقع عملي نتخلص فيه من أثر العصبيات الضيقة والمال السياسي، وهذا يُحمّل الأحزاب مسؤولية وضع برامج إصلاحية يمكن تطبيقها على الواقع يضعها أهل الخبرة والاختصاص في كل ميدان من أعضاء الحزب ولجانه المختلفة، وترويج البرنامج بما يقنع عقول الناس ويحقق تطلعاتهم لغد أفضل. صحيح أن نسبة المشاركة في الانتخاب مهمة، لكن الأهم هو دافع المشاركة، هل هو لتكريس العصبيات أم لتقديم الحزب والشخص الأكثر كفاءة لهذه المهمة الجليلة التي يتأثر بها حاضر ومستقبل الوطن والمواطن؟

وجاء في المرتبة الثانية (أحرص على ممارسة حقي في الانتخاب) وحصلت على درجة كبيرة، يمكن أن تعزى هذه النتيجة إضافة لما سبق أن هناك نسبة كبيرة منهم سيصوت لأول مرة لبلوغهم سن الاقتراع، وقد يجعلهم هذا أكثر حماسا لممارسة هذا الحق والواجب.

وحلّ في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة (أسعى إلى الانخراط في أي عمل سياسي (حزبي، نقابي)) وفي المرتبة الأخيرة الفقرة (أحاول الترشح لمناصب عامة/ مجلس النواب) وجاءتا بدرجة متوسطة، وهي أيضا نتيجة جيدة مقارنة بحالة العزوف عن الانخراط في العمل الحزبي التي كانت مسيطرة، وتعزى هذه النتيجة الى تشجيع الدولة على العمل الحزبي والتوجه نحو الحكومات البرلمانية، وتخفيض سن الترشح، ومنح مساحة للشباب في القائمة الوطنية، ونشاط الأحزاب في الفترة الأخيرة للاستقطاب وعقد الكثير من اللقاءات الشعبية، واستخدام وسائل متعددة في ذلك من ضمنها وسائل التواصل الاجتماعي التي لم يعد أحد لا يستخدمها في ضوء الثورة التكنولوجية.

السؤال الرابع: هل تختلف اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية باختلاف متغيرات: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والإقليم والانتماء الحزبي ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجدول (7) يبين ذلك

جدول 7. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة تبعا لمتغيرات الدراسة

المتغير	مستوياته	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	84	3.79	.958
	أنثى	183	3.50	.743
العمر	18-22	153	3.46	.918
	23-27	54	3.82	.703
	28-35	60	3.69	.602
المؤهل العلمي	اقل من بكالوريس	198	3.54	.783
	بكالوريس فأعلى	69	3.72	.931
الحالة الاجتماعية	أعزب	225	3.56	.800
	متزوج	42	3.71	.956
الإقليم	شمال	69	3.83	.752
	وسط	198	3.50	.835
الانتماء الحزبي	منتم	45	4.29	.467
	غير منتم	222	3.44	.810

يتضح من الجدول (7) وجود فروق في المتوسطات الحسابية باختلاف متغيرات الدراسة، وللكشف عما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة احصائية أم لا، تم تحليل التباين السداسي والجدول (8) يبين ذلك

جدول 8 تحليل التباين السداسي لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	.018	1	.018	.032	.857

العمر	9.311	2	4.656	8.581	.000
المؤهل العلمي	1.966	1	1.966	3.623	.058
الحالة الاجتماعية	.590	1	.590	1.087	.298
الإقليم	4.376	1	4.376	8.066	.005
الانتماء الحزب سياسي	27.808	1	27.808	51.257	.000
الخطأ	140.512	259	.543	.032	.857

يظهر الجدول ما يلي:

- عدم وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف الجنس.
- وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف العمر.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف المؤهل العلمي.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف الحالة الاجتماعية.
- وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف الإقليم ولصالح إقليم الشمال. وقد يعزى ذلك إلى أن إقليم الشمال يغلب عليه الطابع القروي بخلاف الوسط الذي يغلب عليه الطابع المدني، وعادة ما تكون نسب المشاركة في الانتخابات في القرى أكثر بسبب الروابط العائلية والعشائرية والتي ما زالت العنصر الأهم في توجيه الناخب.
- وجود فروق دالة إحصائيا باختلاف الانتماء الحزبي ولصالح المنتمين. وهي نتيجة منطقية جدا، فالحزبي لو لم يكن لديه اهتمام وقناعة بضرورة المشاركة ومن أبرزها الانتخاب والتفاعل مع الأنشطة السياسية لما انخرط في العمل العام والعمل الحزبي، وبكل تأكيد ستكون متابعته للشأن السياسي والمشاركة به أكبر.

بالنسبة لمتغير العمر تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمعرفة لصالح من كانت تلك الفروق، والجدول (9) يبين ذلك.

جدول 9 نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية

المجال	التخصص الأكاديمي	المتوسط	23-27	28-35
الاتجاهات	18-22	3.4627	.025*	.177

	23-27	3.8167		.729
	28-35	3.6950		

*دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول (9) أن الفروق كانت بين الفئة العمرية (23-27) والفئة العمرية (18-22) ولصالح الفئة العمرية (23-27). قد يكون مرد هذه النتيجة إلى الفئة العمرية (18-22) ما زال عدد كبير منها على مقاعد الدراسة، وممكن أن نسبه منهم لم تحدد توجهها السياسي بعد، كما أن الجهود من جهة الأحزاب لاستقطاب هذه الفئة ما زالت ضعيفة، حيث يمنع الترويج أو ممارسة نشاط حزبي داخل الحرم الجامعي إلى عهد قريب جدا، وقد توجهت الدولة الأردنية لمعالجة هذه الظاهرة بإقرار تعليمات وأنظمة حديثا تسمح وتشجع على المشاركة الحزبية للطلبة، وممارسة النشاط الحزبي في الجامعات.

السؤال الخامس: هل هناك علاقة بين درجة المعرفة بقانون الانتخاب والاتجاهات نحو المشاركة السياسية لدى الشباب؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معامل ارتباط بيرسون، وقد تبين أن معامل الارتباط بلغ (0.033) وبدلالة إحصائية بلغت (0.59) مما يدل على أن الارتباط ضعيف جدا وغير دال إحصائيا، وأن هناك عوامل أخرى (غير المعرفة السياسية) هي التي توجه السلوك الانتخابي كالعلاقات العشائرية والمناطقية والمصالح المتبادلة، ومدى القناعة بجدية الدولة في الإصلاح السياسي، وعوامل أخرى.

الخاتمة

استهدفت الدراسة الكشف عن درجة معرفة الشباب بقانون الانتخاب (2022/4) من خلال اختبار (الاختيار من متعدد) تضمَّن أبرز ملامح القانون، كما استهدفت الكشف عن اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية لاسيما والدولة مقبلة على انتخابات مجلس النواب في ظل مخرجات التحديث السياسي، كما تناولت الدراسة مفاهيم الإصلاح السياسي، والمشاركة السياسية، وأبرز المستجدات في قانون الانتخاب الجديد، وتوصلت الدراسة إلى أن المعرفة بقانون الانتخاب الجديد ضعيفة، وأن اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية متوسطة، ولم تظهر علاقة دالة إحصائيا بين متغير المعرفة السياسية ومتغير المشاركة السياسية.

التوصيات:

في ضَوء نتائج الدراسة، يوصي الباحثين بالآتي:

- ضرورة توعية الشباب بالإصلاحات السياسية وقانون الانتخاب تحديدا، وما يتعلق بفرص فئة الشباب والمرأة في القانون الجديد.
- التركيز في جهود التوعية على الإناث وإقليم الشمال وغير المنتمين إلى الأحزاب.
- تنمية اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية ولاسيما في إقليم الوسط.
- البحث في سبل للاهتمام بفئات الشباب خارج الجامعات، والذين توجهوا لسوق العمل دون التعليم الجامعي.
- ضرورة اهتمام الأحزاب بتوعية اعضائها سياسيا من خلال إنشاء المدارس الحزبية.
- إجراء دراسات حول استراتيجيات مقترحة لمؤسسات التعليم والمجتمع المدني لزيادة وعي الشباب بالإصلاحات السياسية.

المراجع

إياد حواتمة. (2006). *القضاء المستعجل وفقًا لقانون أصول المحاكمات الأردني، رسالة ماجستير*. الأردن: الجامعة الأردنية.

Al-Khaza'leh, M. (2021). University and Political Awareness among Students: A Study in the Role of University in Promoting Political Awareness, 11(2), 204 – 219. *Journal of Educational and Social Research*.

Althubetat, Q. (2013). *The Impact of Teaching Political Science on Political Awareness of Petra University Students: a Jordanian Case. Research on Humanities and Social Sciences, 3(6).*

Babatunde, A. (2015). *Youth uprising and the quest for political reform in Africa, African Security Review,24(2), 107 – 121.* doi: DOI: 10.1080/10246029.2015.1020954

Badaru, K., & Adu., E. (2021). *The Political Awareness and Participation of University Students in post-Apartheid South Africa. Research in Social Sciences and Technology, 6(3), 1-24.*

Galstyan, M. (2019). *Yoth Political Participation; Literature review, Comissioned by The European Union – council of Europe Youth Partnership.*

Lucas, P. (1963). *Piber Tecon Tractuelle en droit international Prive.* Fvancas: melanges Dabin.

Mohamed, E. (2020). The Impact of Political Reform On The Stability of The State of Kuwait Since 2010.2(2). *Journal of Humanities and Applied Social Sciences*, pp. 101-114.

Okoli, c., & Arishe, G. (2012). The Operation of the Escape Clauses in the Rome Convention, Rome I Regulation and Rome II Regulation. *Journal of Private International Law*. doi:10.5235/JPRIVINTL.8.3.513

Rehan, T., Izzal., A., & Mahyuddin, A. (2022). *Political Participation of Young Voters: Tracing Direct and Indirect Effects of Social Media and Political Orientations. Social Sciences, 11(2), 11- 81.* Retrieved from https://doi.org/10.3390/socsci11020081

Tekindal, M. (2017). *The position of the youth in political participation. Social policyjournal of work n(39).*

Weldali, M. (2022). *ARDD, UJ host seminar on role of youth in political reform. The Jordan times.*

أبو الحسين أحمد ابن فارس. (1979). *معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون*. عمان: دار الفكر.

أحمد إبراهيم. (1991). *القانون الدّوليّ الخاص، الاختصاص القضائي الدّوليّ والآثار الدّوليّة للأحكام، الجزء الثاني*. القاهرة.

أحمد الأنباري. (2017). *سكوت الإرادة عن تحديد القانون واجب التطبيق على العقد الدولي: دراسة مقارنة [رسالة ماجستير]*. جامعة الشرق الأوسط.

أحمد الجداوي. (1972). *مبادئ الاختصاص القضائي الدّوليّ وتنفيذ الأحكام الأجنبية* . القاهرة: دار النهضة العربية.

أحمد الهواري. (1955). *حماية العاقد الضعيف في القانون الدولي الخاص*. القاهرة: دار النهضة العربية.

أحمد سلامة. (1418هـ). *الوسيط في القانون الدّوليّ الخاص السعودي: دراسة مقارنة*. الرياض: جامعة الملك سعود.

أحمد سلامة. (1996). *علم قاعدة التنازع والاختيار بين الشرائع أصولاً ومنهجًا*. مكتبة الجلاء الجديدة.

أحمد سلامة. (2000). *قانون العقد الدولي: مفاوضات العقود الدولي القانون واجب التطبيق وأزمته*. دار النهضة.

أحمد سلامة. (2006). *التحكيم في المعاملات المدنية والتجارية*. دار النهضة العربية.

أحمد سلامة. (2008). *القانون الدولي الخاص*. دار النهضة العربية.

أحمد عشوش. (1990). *قانون العقد بين ثبات اليقين واعتبارات العدالة*. مؤسسة شباب الجامعة.

أزهار لهمود. (2020). القانون واجب التطبيق في مناعات العقود الدولية. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*.

آمين المشاقبة، و دينا شقير. (2020). *التنشئة والثقافة السياسية*. عمان: وزارة الثقافة.

إيهاب محمد. (2022). القانون واجب التطبيق على عقود التجارة الدولية. *المجلة القانونية*.

بن محمد خليفة. (1997). اختصاص القضاء المستعجل: شروطه، المجلة العربية للفقه والقضاء، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قطاع الشؤون القانونية، عدد 18. *الأمانة العامة لمجلس وزراء العدل العرب*.

تجيني عبدالقادر. (2022). *معايير تدويل عقود التجارة الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية*.

ثابت عنايت. (1999). *تنازع القوانين من حيث المكان وأحكام فضه في دولة الإمارات، ج2*. دبي: كلية الشرطة.

حواء المجبري. (2000). *مدى كفاية الإرادة في تحديد القانون واجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية: دراسة مقارنة [رسالة ماجستير]*. جامعة بنغازي.

خالد عبد الفتاح. (2017). *مشكلات إنفاذ وتنازع قوانين الملكية الفكرية*. دار النهضة العربية.

خالد عبد الفتاح. (2017). *مشكلات إنفاذ وتنازع قوانين الملكية الفكرية*. دار النهضة العربية.

رمزي ماضي، و سامر المعايطة. (2017). نظرية الأداء المميز لتحديد القانون واجب التطبيق على العمليات المصرفية الدولية. *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*.

زياد بشابشة، أحمد الحراكي، و عماد قطان. (2013). دور إرادة أطراف التعاقد في اختيار القانون واجب التطبيق في الالتزامات التعاقدية الدولية وفقًا للقانون الأردني: دراسة مقارنة. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*.

سعيفان أبو الحديد نصير. (2021). طبيعة الحكم المستعجل: دراسة مقارنة. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*.

سليم العازار. (1994). صلاحيات القضاء المستعجل. *المجلة العربية للفقه والقضاء*.

سمير محمد المحادين. (2014). *صلاحيات قاضي الأمور المستعجلة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير*. الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

شعبان أبو الحديد. (2021). طبيعة الحكم المستعجل: دراسة مقارنة. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع53*.

صالح الخوالدة. (2017). *مشاركة المرأة الريفية الأردنية في الحياة السياسية (1921- 2007)* . عمان: دار الخليج للصحافة والنشر.

صباح اليوسف، محمد الجار الله، فاطمة الحويل، بشائر الغانم، و حسن الرشيد. (2021). *القانون الدولي الخاص* (المجلد 1). دار العلم.

صبري الحسيني. (2017). *الوعي السياسي في الريف المصري*. المانيا: المركز الديمقراطي العربي.

صديق, حسن;. (2012). *الاتجاهات من منظور علم الاجتماع 28(3+4) 299- 322*.

صفاء الشويحات، و محمد الخوالدة. (2013). اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن (دراسة وصفية تحليلية)، 40(2)، 782 – 797. *مجلة العلوم التربوية*.

صفوت عبدالحفيظ. (2005). *دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص*. دار المطبوعات الجامعية.

طارق المجاهد. (2001). *تنازع القوانين في عقود التجارة الدولية [أطروحة دكتوراه]*. جامعة بغداد.

عبد الحكيم عطروش. (2017). *القانون الدّوليّ الخاص في المملكة الأردنية الهاشمية، تنازع القوانين والاختصاص الدّوليّ*. إربد: عالم الكتب الحديث.

عبد السلام الفضل، و نعيم العتوم. (2019). *منهج الأداء المميز في تحديد قانون العقد الدولي*. دراسات علوم الشريعة والقانون.

عبد العظيم علي. (2017). دور قانون الإرادة في عقد الاعتماد المستندي الدولي. *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية*.

عبد الله الضمور. (2023). القانون واجب التطبيق على عقد العمل الدولي: بعض الدروس المستفادة من قواعد روما بشأن الالتزامات التعاقدية. *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية*.

عبد المجيد العزام، هادية الكاتبي، و أمل الخروف. (2011). الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية في الأردن: دراسة استطلاعية، (27). *أبحاث اليرموك(سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)*، الصفحات 1359- 1386.

عبدالرحمن عيسوي. (1987). *قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية*. بيروت: الدار الجامعية.

عبدالعال عكاشة. (1994). *قانون العمليات المصرفية الدولية*. دار المطبوعات الجامعية.

عبدالله المنيزل، و عدنان العتوم. (2010). *مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية*. عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

عبدالمنعم رياض. (1979). *الوسيط في القانون الدولي الخاص*. دار النهضة العربية.

عز الدين الدناصوري، و حامد عكاز . (1996). *القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ* (المجلد ط5).

عز الدين عبد الله. (1945). *القانون الدولي الخاص المصري الجزء الأول في (الجنسية والموطن وتمتع الأجانب بالحقوق)*. مطبعة جامعة القاهرة.

عز الدين عبدالله. (1969). *القانون الدولي الخاص –الجزء الثاني*. دار النهضة العربية.

عز الدين عبدالله. (1977). *القانون الدّوليّ الخاص: تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدّوليّ، الجزء الثاني*. القاهرة.

عزة الصوافية. (2019). *القانون واجب التطبيق على عقد الاستهلاك الدولي [رسالة ماجستير]*. عُمان: جامعة السلطان قابوس.

عطاالله السرحان، و عماد الشدوح. (2019). الإصلاحات السياسية في الأردن بين رهانات الملكية وضغوطات المعارضة والحراك الشعبي، 46(3). *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، الصفحات 502- 515.

عقيل الخفاجي. (2016). *الفساد والإصلاح: الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

علاء الدين عبابنه. (2004). *عبابنه، علاء الدين. القانون واجب التطبيق على العقد الإلكتروني الدولي في القانون الأردني والمقارن [رسالة دكتوراه]*. جامعة عمان العربية.

علي محمد جاسم الدليمي. (2020). *الاختصاص القضائي الدولي في المسائل المستعجلة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير*. جامعة الشرق الأوسط.

عيسى عبد الباقي. (2017). *الصحافة والإصلاح السياسي: دراسة في تحليل الخطاب* (المجلد ط(2)). القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع.

غالب الداودي. (2021). *القانون الدّوليّ الخاص تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدّوليّ وتنفيذ الأحكام الأجنبية: دراسة مقارنة* (المجلد ط4). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

فائز بن محمد بديع الأعمى. (2005). *الاختصاص القضائي الدّوليّ وفقًا لقانون أصول المحاكمات المدنية الأردني ونظام المرافعات الشرعية السعودي، رسالة ماجستير*. الجامعة الأردنية.

محكمة التمييز الكويتية. (2008). حكم *رقم 2006/1031 - الدائرة التجارية، 2 مارس*.

محمد أبو الهيجاء. (2005). *عقود التجارة الإلكترونية* (المجلد 1). دار الثقافة للنشر والتوزيع.

محمد المحاسنة. (2013). *تنازع القوانين في العقود الإلكترونية*. دار الحامد للنشر والتوزيع.

محمد المصري. (2016). *الوجيز في شرح القانون الدّوليّ الخاص: دراسة مقارنة للتشريعات العربية والقانون الفرنسي*. عمان: دار الثقافة.

محمد بن مكرم ابن منظور. (1997). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر،.

محمد بنداري. (2014). *الوجيز في مصادر الالتزام في قانون المعاملات المدنية العماني* (المجلد 1). دار النهضة العربية.

محمد راتب، محمد كامل، و محمد فاروق راتب. ((د.ت)). *قضاء الأمور المستعجلة، الجزء الأول*. بيروت: دار الطباعة الحديثة.

محمد عباس، و وآخرون. (2012). *مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس*. عمان: دار المسيرة.

مسعودة دير. (2015). *القانون واجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية الدولية [رسالة ماجستير]*. جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي.

مصطفى التراب. (2003). نظرات حول القضاء المستعجل. *مجلة الملحق القضائي وزارة العدل والحريات*.

منير عبد المجيد. (2004). *تنازع القوانين في علاقات العمل الفردية*. منشأة المعارف.

منيرة محمد عبدالله سالم. (2022). الأمر المستعجل: دراسة في القانون الإماراتي، مج19، ع1. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية*.

مهند أبو مغلي، و منصور الصرايرة. (2014). *أبو مغلي، مهند، والصرايرة، منصور. (٢٠١٤). القانون واجب التطبيق على عقود الاستهلاك الإلكترونية ذات الطابع الدولي*. دراسات علوم الشريعة والقانون.

ناصر الشرعه. (2018). *درجة ممارسة السلوك الانتخابي ومعايير اختيار المرشح لدى المعلم الأردني، 45(2) 28- 50*. دراسات: العلوم التربوية.

ناصر الشرعه. (2014). *درجة المعرفة السياسية لدى طالبات قسم العلوم التربوية في كلية اربد الجامعية، دراسات في التعليم العالي، (60)*.

نبيل مقابلة. (2009). *النظام القانوني لعقود خدمات المعلومات الالكترونية في القانون الدولي الخاص* (المجلد 1). دار الثقافة للنشر والتوزيع.

هشام صادق . (2001). *القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الدولية*. دار الفكر الجامعي.

هشام صادق. (1974). *تنازع القوانين دراسة مقارنة في المبادئ العامة والحلول الوضعية المقررة في التشريع المصري*. منشأة المعارف.

هشام صادق. (1997). *الموجز في القانون الدولي الخاص*. الفنية للطباعة والنشر.

هشام صادق. (1997). *الموجز في القانون الدولي الخاص*. الفنية للطباعة والنشر.

هشام صادق. (2007). *عقود التجارة الدولية*. دار المطبوعات الجامعية.

هلا الصلاحات. (2022). *تصور تربوي مقترح لتعزيز المعرفة السياسية لدى طلبة المرحلة الثانوية في الأردن، أطروحة دكتوراة، عمان، الأردن*. عمان، الأردن: الجامعة الأردنية.

همسة الجميلي. (2011). *الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات*. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

وليد العويمر، و هاشم الطويل. (2012). قوانين الانتخابات النيابية الأردنية و أثرها على الإصلاح السياسي للفترة الممتدة من 1989-2010، 9(3)، 277-307. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية*.

ياقوت محمود. (2000). *حرية المتعاقدين في اختيار قانون العقد الدولي بين النظرية والتطبيق*. منشأة المعارف.

يوسف خطايبة. (2009). معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية في الأردن، 2(3). *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، الصفحات 318- 339 .